أثر تغيرات أسعار النفط الخام على معدلات النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990- 2013)

م.م. علي وهيب عبدالله صالح*

المستخلص :

تطرقت الدراسة الى البحث في العلاقة بين تغيرات اسعار النفط الخام ومعدلات النمو الاقتصادي خلال المدة (1990-2013) وتوصلت الدراسة في جانبها التحليلي الى وجود علاقة موجبة بين القطاع النفطي والنمو الاقتصادي في العراق ، كما استهدفت الدراسة قياس أثر تغيرات اسعار النفط الخام على معدلات النمو الاقتصادي في العراق باستخدام نموذج بيانات السلاسل الزمنية ، وانتقى البحث متغير وسيط إلى جانب اسعار النفط الخام هو اجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي . وقد جرى تقدير نموذج البحث باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS). وبعد التحقق من استقرار بيانات السلاسل الزمنية باستخدام ديكي- فوللر الموسع (ADF) ، اتضح أن متغيرات الدراسة تؤثر وبوضوح في الناتج المحلي العراقي. وتؤكد الدراسة إن القطاع النفطي يعد من أهم مكونات الناتج المحلي الإجمالي والمساهم الأكبر في عملية النمو الاقتصادية ، لذا توصي هذه الدراسة اعادة تأهيل المنشآت النفطية الاستخراجية والتصديرية للارتقاء بالإنتاج والتصدير بما يتناسب مع مستويات الاحتياطيات النفطية المثبتة التي يمتلكها العراق والعمل على زيادة نسبة مساهمة القطاعات الاخرى في تكوين الناتج المحلي الاجمالي من خلال رفع الكفاءة الانتاجية في جميع القطاعات الاقتصادية وتطويرها بخبرات وتكنولوجيا حديثة .

المصطلحات الرئيسية للبحث : (الناتج المحلي الإجمالي، اسعار النفط الخام ، بيانات السلاسل الزمنية) .

Abstract :

This study tackled the relationship between the changes of the crude oil prices and the rates of the economic growth during the time from 1990 to 2013, the analytical side of this study showed that there is a positive relationship between the oil sector and the economic growth in Iraq, as well as the study investigated the influences of crude oil prices changes on the economic growth rates in Iraq, and that is done by using data sample of the time series, and additional to the crude oil prices ameditator variable was selected which is the total constant capital as proportion of the total domestic products and . The estimation of the sample has been done by using ordinary least squares (OLS) method. After the investigating of the stability of time series data using Dekke - Fuller expanded (ADF), it has been shown that the study variables obviously effects the local domestic product. and the study confirms that the oil sectors is the most important sources of the total local domestic product and the largest contributor of the economic growth process. Therefore the study recommends to rehabilitate the oil institutions and the extractive and export units to improve the production and exportation commensurating with the proven oil reserves which is possessed by Iraq's standards and make every possible efforts to increase the contributions of the other sectors to support the local domestic product by raising the production efficiency of whole economic sectors and develop it by good expertise and modern technology.

Terms Home Search : (gross domestic product, crude oil prices, time series data) .

* جامعة ديالى / كلية الادارة والاقتصاد .

مقبول للنشر بتأريخ 2016/3/16

المقدمة :

تعاني معظم البلدان النامية ومن بينها العراق من الاعتماد على قطاع واحد من قطاعاتها الاقتصادية كمصدر اساسي للدخل، وهذا يأخذ غالبا صورة الاعتماد على عائد سلعة واحدة يتم انتاجها في ذلك القطاع ، اذ يعد النفط من اهم الموارد الاقتصادية الناضبة ويساهم بنسبة مرتفعة في تكوين الدخل القومي، حيث لعبت مدفوعاته دوراً أساسياً في صياغة برامج وخطط التنمية. كما ان معرفة آثار التذبذب في اسعار النفط على معدلات النمو الاقتصادي تعتبر ضرورة ملحة لاستشراف آفاق المستقبل واحتمالاته خاصة في ظل الظروف الحالية لان أي تغير في اسعار النفط الخام سيترتب عليه آثار بالغة الاهمية من خلال انعكاس هذه التطورات على مؤشرات النمو الاقتصادي ومتطلبات التنمية عن طريق تغيرات العوائد النفطية ، مما يستوجب على الدولة وضع الحلول والاجراءات اللازمة لإحداث تغيرات في هيكل الايرادات الكلية من اجل التغلب على الازمات المالية الناتجة عن تقلبات اسعار النفط .

أهمية الدراسة :

تكتسب الدراسة أهميتها من خلال رصد حركة تغيرات اسعار النفط الخام وانعكاساتها على معدلات النمو الاقتصادي في ظل التذبذب النفطي في الانتاج والأسعار، هذه الاهمية الكبيرة للصناعة النفطية بما فيها التغيرات السعرية للنفط خضعت لصراع المصالح اكثر من خضوعها للعوامل الاقتصادية المتمثلة يقوى العرض والطلب . في المقابل فأن ما يشهده العالم من زيادة مستمرة في النمو الاقتصادي شمل بعض الدول النامية ايضاً مقرونة بالانخفاض المستمر في نمو الاستكشافات النفطية والخيارات المطروحة أمام صانع القرار الاقتصادي .

مشكلة الدراسة :

ان اعتماد الاقتصاد العراقي على قطاع النفط والعوائد المتحققة منه، جعل جميع القطاعات الاقتصادية تعتمد في درجة تطورها على هذا المورد الطبيعي الناضب ، وبذلك هيمنة الريعية على الاقتصاد العراقي من بداية التخطيط الاقتصادي واستمرت الى الان والمستقبل . ما دامت العوائد النفطية هي التي تغذي الانفاق الحكومي المتزايد ، فأن تغيرات اسعار النفط الخام تؤدي دوراً كبيراً في تكوين تلك العوائد مما يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على معدلات النمو الاقتصادي .

هدف الدراسة :

تهدف الدراسة الى التعرف على تأثير التغيرات الحاصلة في اسعار النفط الخام على معدلات النمو الاقتصادي من خلال قياس ذلك الاثر على الناتج المحلي الاجمالي للمدة (1990-2013) .

فرضية الدراسة :

تفترض الدراسة وجود علاقة طردية ذات تأثير كبير بين تغيرات أسعار النفط الخام والناتج المحلي الاجمالي .

منهجية الدراسة :

تعتمد الدراسة في منهجها على التحليل الوصفي والكمي من خلال استعراض المفاهيم ، حيث اعتمد المنهج الوصفي في جزئها النظري، كما اعتمد المنهج التحليلي في أجزاء اخرى من البحث عن طريق شرح وتحليل بعض المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بالظاهرة محل البحث، أما في جزئها التجريبي فقد تم الاعتماد على المنهج الكمي لمحاولة إظهار أثر تغيرات اسعار النفط الخام على معدل النمو الاقتصادي .

هيكلية الدراسة :

بهدف الوصول إلى ما تضمنته مشكلة الدراسة واختبار فرضيتها فقد تم تقسيم الدراسة على ثلاث أجزاء رئيسة ، الجزء الأول يضم الإطار النظري الذي تضمن مفهوم ومؤشرات النمو الاقتصادي واهم العوامل المؤثرة في اسعار النفط الخام ، والجزء الثاني يتناول تحليل مؤشرات معدلات النمو الاقتصادي المتمثلة بالناتج المحلي الاجمالي وتكوين راس المال بالإضافة الى التغيرات في اسعار وصادرات النفط الخام ، والجزء الثالث يهتم بعرض نموذج لقياس أثر تغير اسعار النفط الخام على معدلات النمو الاقتصادي من خلال بناء نموذج قياسي منسجماً مع التصورات الاقتصادية النظرية والواقعية .

1 - الاطار النظري والمفاهيمي للدراسة :

1– 1 : مفهوم النمو الاقتصادي :

يعد النمو الاقتصادي ظاهرة طويلة الأجل وهي معقدة التكوين وليس من السهل تعريفها تعريفاً شاملاً يتناول جميع تفاصيلها المختلفة ، كما أننا نلاحظ في الأدب الاقتصادي المعاصر استخدام مصطلحات مختلفة ومرادفة في آن واحد للتعبير عن ظاهرة النمو الاقتصادي والى درجة يصعب معها أن نقول إن الأدب الاقتصادي المعاصر قد استقر على تعريف محدد وواضح لمصطلح النمو يتفق عليه جميع الاقتصاديين فالنمو(Growth) والتوسع (EXPANSION) والتقدم (PROGRESS) هي كلمات تستخدم بشكل مترادف وبدون تمييز ووفق هذا المضمون يعرف النمو الاقتصادي على انه ((الزيادة السنوية الحقيقة في الإنتاج القومي الإجمالي أو حصة الفرد من الناتج القومي أي الزيادة في حجم السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد في سنة معينة أو الزيادة المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي)) (ابدجمان،455،1999) .أو هو((عملية حدوث زيادة في احد المتغيرات الاقتصادية كالدخل القومي ، أو متوسط دخل الفرد ، الناتج المحلي الإجمالي ، دون اتخاذ أي إجراءات متعمدة أو موجهة من شأنها أن تؤثر في الزيادة التي حدثت بشكل أو بأخر)) (Robert Elamany,1979,50) . ويقيم بعض الاقتصاديين التفرقة بين النمو والتنمية على أساس التلقائية والتدخل في تحقيقهما ، إذ يشير الأول إلى إن النمو تلقائي يحصل مع مرور الزمن باستمرار وجود تشكيلة اجتماعية معينة وسعيها الدائم للعيش ، فالسكان ينمو وتنمو احتياجاته من السلع والخدمات المختلفة ومن ثم فهم يحاولون زيادة إنتاجهم منها ، وبذلك ارتبط النمو الاقتصادي بحجم الناتج القومي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه (عيسى،1998 ،352) . أما التنمية الاقتصادية فهي فعل يستوجب التدخل والتوجيه من الدولة التي تملك القدرة على أحداث تغييرا نوعيا في بنية الاقتصاد يتأتى بتنوع وتعدد الأنشطة الاقتصادية والمكانة المتزايدة الشأن التي يأخذها تدريجيا قطاع الصناعة التحويلية وتكون مسؤولة عن مدى نجاح تدخلها هذا أو فشله . وهناك أربعة عوامل رئيسة وأساسية لحدوث عملية النمو الاقتصادي وهي(عريقات ،1993،68):

أ- كمية الموارد الطبيعية ونوعيتها .
ب- كمية راس المال الحقيقي الموجود لدى المجتمع .
ج- كمية الموارد البشرية ونوعيتها .
د- مستوى التقنية المتوفرة لدى المجتمع .

وبناء على ذلك فأنه النمو الاقتصادي يمثل توسيع إجمالي الناتج المحلي المتوقع في ظل التشغيل الكامل للموارد أو الناتج القومي لدولة ما. وبمعنى آخر يحدث النمو الاقتصادي عند تحويل منحنى إمكانات الإنتاج للدولة نحو الخارج . ويمكن توضيح مفهوم النمو الاقتصادي بما يعرف بمنحنى إمكانات الإنتاج كما في الشكل الاتي :

الشكل (1)
منحى امكانات الانتاج

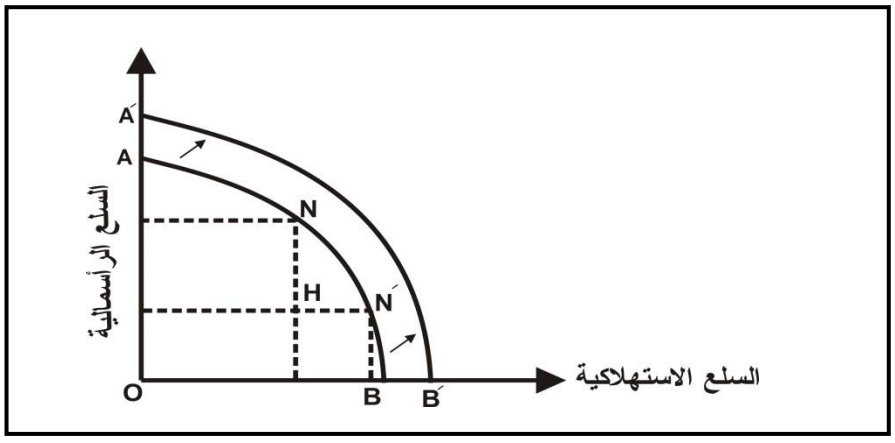

المصدر: (الامين، عبدالوهاب ، زكريا عبدالحميد باشا ، مبادئ الاقتصاد، الطبعة الثانية(الكويت) ، دار المعرفة للطباعة، ص256).

يتضح من الشكل (1) أن النمو الاقتصادي ليس هو الانتقال على منحنى إمكانيات الإنتاج القصوى نفسه (AB) كالانتقال من نقطة (N) إلى نقطة ('N)، وذلك لأن مثل هذا الانتقال ما هو إلا مجرد تغير في تركيب الإنتاج الكلي وليس تغيراً مطلقاً في حجم الإنتاج بل ان النمو الاقتصادي ينعكس في انتقال منحنى حدود إمكانيات الإنتاج إلى الأعلى كما يتضح من المنحنى ('AB) إذ يمثل هذا المنحنى الجديد إمكانات أوسع للإنتاج. ويلاحظ أن كل نقطة على منحنى إمكانيات الإنتاج تمثل في الواقع تركيبا معيناً من الإنتاج بين السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية أو الإنتاجية عند مدى الاستخدام الكامل للموارد ألاقتصادية. لذلك فان كل نقطة تقع إلى أسفل هذا المنحنى تمثل مستوى من الاستخدام غير الكامل للموارد ألاقتصادية كالنقطة (H) . أي بعبارة أخرى ، أن الانتقال من نقطة (H) إلى حدود المنحنى لا يعكس تحقيق النمو الاقتصادي وإنما زيادة نسبة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة ، فالنمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال مدة زمنية معينة ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة الاستغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، كلما ازدادت معدلات النمو في الدخل القومي والعكس صحيح (السعدي،2013،24) .

1- 2 : مؤشرات النمو الاقتصادي :

اعتمد الاقتصاديون على استعمال جملة من المؤشرات الاقتصادية للتعبير عن النمو ، على الرغم من انه حصيلة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية عدة لا يمكن إخضاع العديد منها للقياس الكمي ، لذا سيتم التركيز على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية كمعايير للتعرف على النمو الاقتصادي ، وهي كالآتي :

1-2-1: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي :

يعبر الناتج المحلي الإجمالي(GDP) عن قيمة السلع والخدمات النهائية (التامة الصنع) المنتجة داخل الرقعة الجغرافية للبلد خلال مدة زمنية عادةً ما تكون سنة واحدة ، وذلك بعد استبعاد رسم الخدمة المحتسب ، أو ما يساوي القيمة المضافة لجميع الوحدات العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد ما ، كالزراعة والصناعة .. الخ ، لذا فانه يُعد من أكثر المعايير شمولاً لقياس مجمل إنتاج الدولة من السلع والخدمات (زيني،2010،447) .

1-2-2: متوسط دخل الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الاجمالي :

على الرغم من أن تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد لا يعبر عن الهدف الحقيقي للتنمية والمتمثل برفع المستوى المعاشي للفرد ، إذ قد يرتفع ذلك المتوسط دون أن يصاحب ذلك تطوراً حقيقياً بالمستوى المعاشي لمعظم الأفراد ، ومع ذلك عُنيت أدبيات التنمية بهذا المؤشر بعدهُ مؤشراً تنموياً يعبر عن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للبلد ، فالنمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مع مرور الزمن ، وهذه الزيادة قد تؤدي إلى رفع مستويات المعيشة في حالة عدم حدوث مشكلات كالتضخم واختلال موازين المدفوعات ، فضلاً عن عدالة التوزيع (عطية ،2003،11) .

1-2-3: مؤشرات التجارة الخارجية :

عادةً ما يشار إلى التجارة الخارجية بأنها " محرك النمو Engine of growth " (تودارو ،2009،187) ، وتُعد مصدراً للحصول على التمويل اللازم لعملية النمو ، فضلاً عن كونها مصدراً رئيساً للحصول على السلع الوسيطة والإنتاجية اللازمة لهذه العملية ، كما أنها تؤثر وتتأثر بهيكل النشاط الاقتصادي ، وذلك يعتمد على طبيعة العلاقات التجارية الخارجية وما ينجم عنها من تغيرات في أسعار الصرف ، إذ تؤدي الصادرات والاستيرادات دوراً مهماً في تحديد سعر صرف العملة المحلية ، مما يؤدي الى التأثير على وضع ميزان المدفوعات ، لذا فان مؤشرات التجارة الخارجية تُعد من المؤشرات المهمة والمعبرة عن النمو الاقتصادي .

1-3 : العوامل المحددة لأسعار النفط الخام العالمية :

يُعد النفط سلعة استراتيجية تحكمها أبعاد اقتصادية وسياسية وأمنية، بحيث تؤثر هذه السلعة على مختلف الاطراف في سوق النفط ، وهنالك عدة أسباب مؤثرة على ارتفاع أسعار النفط ضمن معسكر المنتجين والمستهلكين، كذلك الاختلاف في الرؤيا والمصالح بينهما، ولكن يبقى الطلب والعرض هما المحددان الأساسيان لسعر النفط شأنه في ذلك شأن أي سلعة أخرى . ان العوامل التي تؤثر في تغيرات اسعار النفط الخام في السوق الدولية تتحدد على نحو عام في عوامل تؤثر في حجم العرض النفطي الدولي وعوامل تؤثر في حجم الطلب النفط الدولي ونوع اخر من العوامل هي عوامل تبدو في ظاهرها غير اقتصادية ولكنها تؤثر في نتيجتها في حجم العرض الكلي او في حجم الطلب الكلي مما يسبب تغيرات في اسعار النفط تبعاً لحجم ذلك التأثير ومدياته الزمنية والتي يمكن تحديدها بالآتي (موسى،2001،32) .

1-3-1 : العوامل الاقتصادية وأثر المضاربة على اسعار النفط الخام :

إن الاستقرار في سوق النفط العالمي يعتمد على العرض والطلب والموازنة بينهما، بالإضافة للمخزون العالمي من النفط ، لأن النفط سلعة استراتيجية لها أهميتها في النمو الاقتصادي فهنالك عوامل تؤثر في جانب العرض والطلب العالميين على النفط ومن أهم هذه العوامل.

1-3-1-1:الطلب العالمي على النفط :

ينقسم الطلب على النفط إلي نوعين، الطلب لغرض الاستهلاك والطب لغرض المضاربة ويمر الطلب على النفط بعدة تغيرات ، حيث أن الطلب على النفط بغرض الاستهلاك يتأثر بزيادة معدلات النمو الاقتصادي العالمي والتي تساهم بزيادة الطلب على المنتجات النفطية، وأن دخول الصين والهند وزيادة استهلاكهم للنفط أثر على الطلب العالمي على النفط . أما الطلب على النفط بغرض المضاربة أو الأسواق المستقبلية للنفط ، فقد عرفت هذه الأسواق منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، ودخول السماسرة والمضاربين للأسواق العالمية بهدف تحقيق الأرباح وبالتالي التأثير في مستوى الاسعار، وتأثر الطلب بصورة رئيسة بعوامل عديدة ذات تأثيرات مختلفة منها معدلات النمو الاقتصادي المشجعة للطلب(عبد الرضا،2011،110).

1-3-1-2: العرض العالمي على النفط :

تعد الإمكانيات المتاحة من المخزون في حقول النفط ، وسياسات الدول النفطية ومدى حاجتها إلى النفط لمواجهة احتياجاتها المحلية أو تصديره من أجل الحصول على موارد نقدية لتلبية الاحتياجات المالية أو الاحتفاظ به للأجيال المستقبلية، من العوامل المؤثرة على العرض العالمي للنفط ، كذلك المخزون التجاري والاستراتيجي يؤثر في حجم العرض وخاصة في التقلبات الموسمية، والمراقب للأحداث خلال المدة يجد أن العوامل السابقة تحققت جميعها وأثرت في عرض النفط وبالتالي في مستوى الاسعار. (مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،2005،397).

1-3-2: النفط الحجري :

تعد عملية استخراج النفط من حجر السجيل مكلفة جداً ، ولا يمكن التوسع بانتاج النفط بهذه الطريقة الا اذا بلغت اسعار النفط الخام ارتفاعا قياسيا قادرا على تغطية التكاليف مع هامش الربح وبعد الارتفاع المستمر في اسعار النفط الخام خلال السنتين الماضيتين فقد شجع بعض الدول التي تمتلك احتياطي من النفط الحجري ورمال القار وخاصة كندا على التوسع في استخراج وانتاج هذا النوع من النفط وبالتالي فقد ضخت كندا ما يقارب (2) مليون برميل/ يوم الى الاسواق العالمية مما ساهم في زيادة المعروض وبالتالي انخفاض اسعار النفط الخام (مهدي ،2015 ،166) .

2 - تطور معدلات النمو لأسعار وصادرات النفط الخام للمدة [1990 – 2013]:

تخضع أسعار النفط إلى تذبذبات وتقلبات متغيرة نتيجة مجموعة من العوامل التي تساهم بشكل أو بأخر في تغير أسعارها، وبالنظر إلى اقتصاديات الدول النامية وخاصة الدول العربية المنتجة للنفط ومنها العراق فهي قائمة على تصدير سلعة منفردة وهي النفط ، نجد أن تغيرات الأسعار تنعكس عليها بالسلب أو الإيجاب على المدى البعيد والمتوسط لهذه الدول نظراً لكون النفط وعوائده المالية يشكلان المورد الأساسي لدعم النمو الاقتصادي وتمويل عمليات التنمية الاقتصادية . حيث نلاحظ من خلال الجدول(1) والشكل (2) تقلبات اسعار النفط الخام ما بين الانخفاض والارتفاع اذ شهدت المدة (1996 - 2003) ارتفاعا تدريجيا في اسعار النفط الخام حيث كانت (20.230) دولار للبرميل سنة (1996) وبمعدل نمو سنوي مقداره (19.8%) مقارنة بالسنة السابقة لتصل سنة(2003)الى(28.177) دولار للبرميل وبمعدل نمو سنوي مقداره (15.8%) مقارنة بعام (2002) . ما عدا عام (1998) حدثت في دول اسيا ازمة اقتصادية اثرت سلبا على مستوى الطلب النفطي ، اما من ناحية العرض فقد ارتفعت الامدادات النفطية لدول اوبك من (25) مليون برميل يوميا الى (275) مليون برميل يوميا ساهم في رفع مستوى المخزونات النفطية للدول الصناعية مما ادى الى انخفاض السعر الى حدود (12.332) دولار للبرميل (منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول "اوبك" ،2001،14) . كما وشهدت اسعار النفط الخام خلال المدة (2004 - 2008) منحىً تصاعديا من مستوى(50.584) دولار للبرميل سنة (2005) الى مستوى (94.075) دولار للبرميل خلال سنة (2008) ، أي بمعدل سنوي قدره (36.2%) بالرغم من التقلبات التي حصلت عام (2008) . ومن اهم العوامل التي ساهمت في ارتفاع اسعار النفط خلال مدة النمو الاقتصادي وزيادة الطلب على النفط الخام وانخفاض الطاقات الانتاجية الفائضة وارتفاع تكاليف الانتاج وزيادة نشاط المضاربة في الاسواق الآجلة للنفط ، اما المدة (2009–2013) شهدت تذبذبا في الاسعار حيث بلغت عام (2009)(60.862) دولار للبرميل وبنمو سنوي سالب قدره (35.3%) عن السنة السابقة بسبب تأثيرات الازمة المالية العالمية والركود الاقتصادي الذي اصاب معظم الاقتصاديات العالمية ، وبدأت بالارتفاع خلال السنوات اللاحقة لتصل عام (2012) الى

(109.495) دولار للبرميل وواصلت الاسعار ارتفاعها محققتاً ارتفاعاً قياسياً للأسعار نتيجة لتزايد الطلب على النفط الخام .

أما صادرات النفط الخام فهي الاخرى شهدت تذبذباً في كمياتها من النفط الخام كما موضح في الجدول (1) والشكل (3) فقد شهدت المدة (1991– 1997) انخفاضاً في كميات التصدير بسبب احداث حرب الخليج وما تلاها من عقوبات اقتصادية على العراق حيث بلغت صادرات النفط (0.061) مليون برميل / يوم في عام (1992) واستمرت على المستوى نفسه خلال السنوات اللاحقة . كما وشهدت المدة (1998– 2002) منحىً تصاعديا في صادرات النفط وفقاً لبرنامج النفط مقابل الغذاء حيث بلغت (2.065) مليون برميل / يوم في عام (1999) وبمعدل نمو سنوي (31.8%) مقارنة بعام (1998) ، وشهدت المدة اللاحقة تذبذبا ما بين الارتفاع والانخفاض في صادرات النفط الخام نتيجة للظروف الامنية التي يمر بها البلد والهجمات المتكررة على امدادات النفط والمنشآت النفطية لتصل الى اعلى مستوى لها (2.423) مليون برميل / يوم خلال عام (2012) وبمعدل نمو سنوي (11.8%) مقارنة بعام (2011) .

جدول (1)

أسعار وصادرات النفط الخام السنوية للعراق للمدة (1990 – 2013)

السنة	سعر النفط الخام (دولار/ برميل) (1)	معدل النمو السنوي % (2)	صادرات النفط الخام السنوي(مليون برميل / يوم) (3)	معدل النمو السنوي % (4)
1990	22.319	-	1.596	-
1991	18.569	(16.8)	0.039	(97.5)
1992	18.436	(0.7)	0.061	56.4
1993	16.318	(11.4)	0.059	(3.2)
1994	15.517	(4.9)	0.060	1.6
1995	16.877	8.7	0.064	6.7
1996	20.230	19.8	0.088	37.5
1997	18.767	(7.2)	0.747	748.8
1998	12.332	(34.2)	1.566	109.6
1999	17.445	41.4	2.065	31.8
2000	27.551	57.9	2.004	(2.9)
2001	23.098	(16.1)	1.776	(11.3)
2002	24.316	5.2	1.495	(15.8)
2003	28.177	15.8	0.389	(73.9)
2004	36.009	27.7	1.450	272.7
2005	50.584	40.4	1.472	1.5
2006	61.041	20.6	1.468	(0.2)
2007	69.070	13.1	1.643	11.9
2008	94.075	36.2	1.855	12.9
2009	60.862	(35.3)	1.960	5.6
2010	77.375	27.1	1.890	(3.5)
2011	107.440	38.8	2.166	14.6
2012	109.495	1.9	2.423	11.8
2013	105.935	(3.2)	2.391	(1.4)

المصدر :-

1. العمود (1،3) منظمة الدول المصدرة للنفط "اوبك" (www.oapecorg.org/ar/Home).
2. العمود (2،4) من عمل واستخراج الباحث ، النسب بين قوسين تشير الى الانخفاض (سالبة) .
3. تم احتساب معدلات النمو السنوي بموجب الصيغة الآتية (القريشي، 2001، 236): (نسبة التغير السنوي للناتج المتحقق في السنة الحالية ÷ نسبة الناتج المتحقق في السنة السابقة – 1 × 100).

الشكل (2)

اسعار النفط الخام السنوية للعراق (دولار/ برميل)

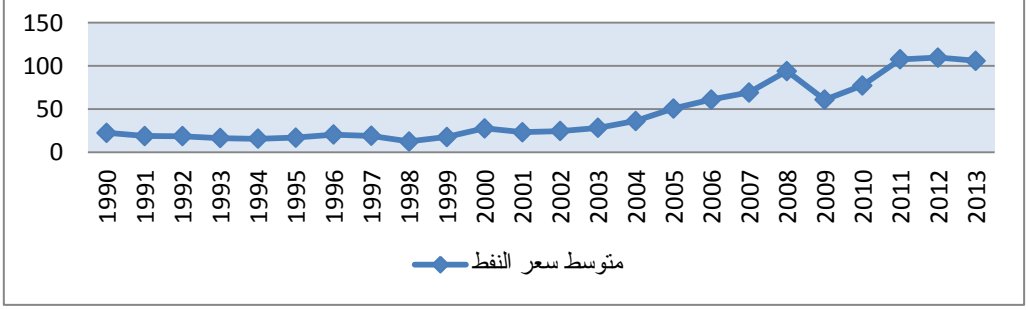

المصدر / من اعداد الباحث استنادا الى بيانات الجدول (1)

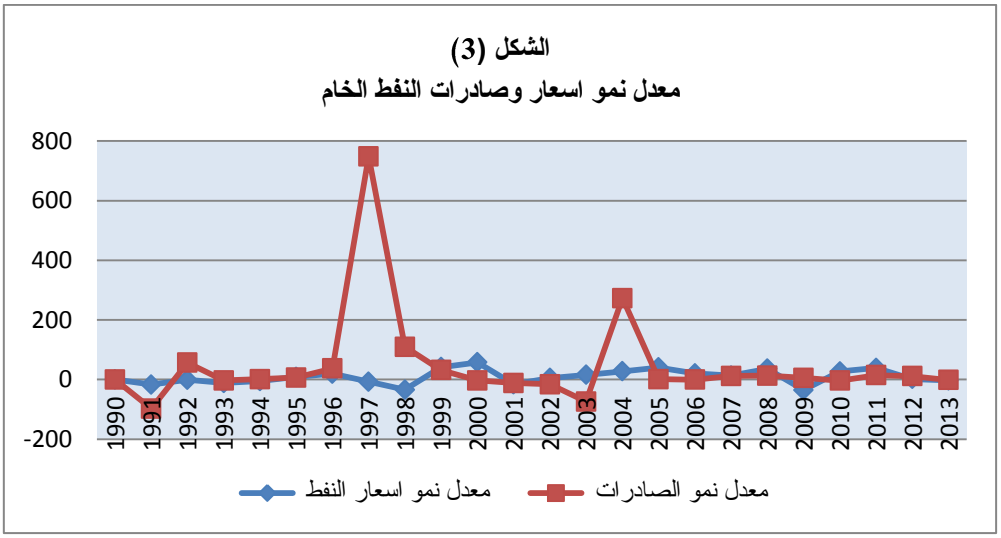

المصدر / من اعداد الباحث استنادا الى بيانات الجدول (1) .

2-1: الاهمية الاستراتيجية لاحتياطي وكميات الانتاج للنفط الخام للمدة (1990– 2013):

يؤدي قطاع النفط دوراً مهماً في الاقتصاد العراقي ، فإيراداته تعد العنصر الرئيسي لزيادة معدلات النمو الاقتصادي فتزداد المشاريع التنموية بزيادة ايراداته وتنخفض بانخفاض الايرادات ، ان زيادة الانتاج والاحتياطي من النفط الخام جعل من هذا المورد الممول الاكبر لمشاريع الدولة عبر السنين . فمن خلال الجدول (2) نلاحظ ان العراق يمتلك ما يقارب (115000.000) (مليون برميل/ سنة) من الاحتياطي المؤكد خلال المدة (2000– 2008) ، ويأتي بالمرتبة الثالثة بعد السعودية وايران . واستمر بالارتفاع خلال السنوات اللاحقة ليصل الى (145295) (مليون برميل/ سنة) لعام (2013) . ان الاحتياطي الكبير الذي يمتلكه العراق يمكن ان يسهم في زيادة قدرته في التأثير على السوق النفطية اذا استطاع من زيادة طاقته الانتاجية حيث تشير البيانات الواردة في الجدول (2) ان كميات الانتاج من النفط الخام بلغت (2.222) (مليون برميل/ يوم) في عام (1990) ، واستمرت بالتذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض خلال السنوات اللاحقة لتصل الى اعلى كمية انتاج لها حيث بلغت (2.980) (مليون برميل/ يوم) في عام (2013) وبمعدل نمو سنوي مقداره (1.2%) عن عام (2012) وكما موضح في الشكل (4) .

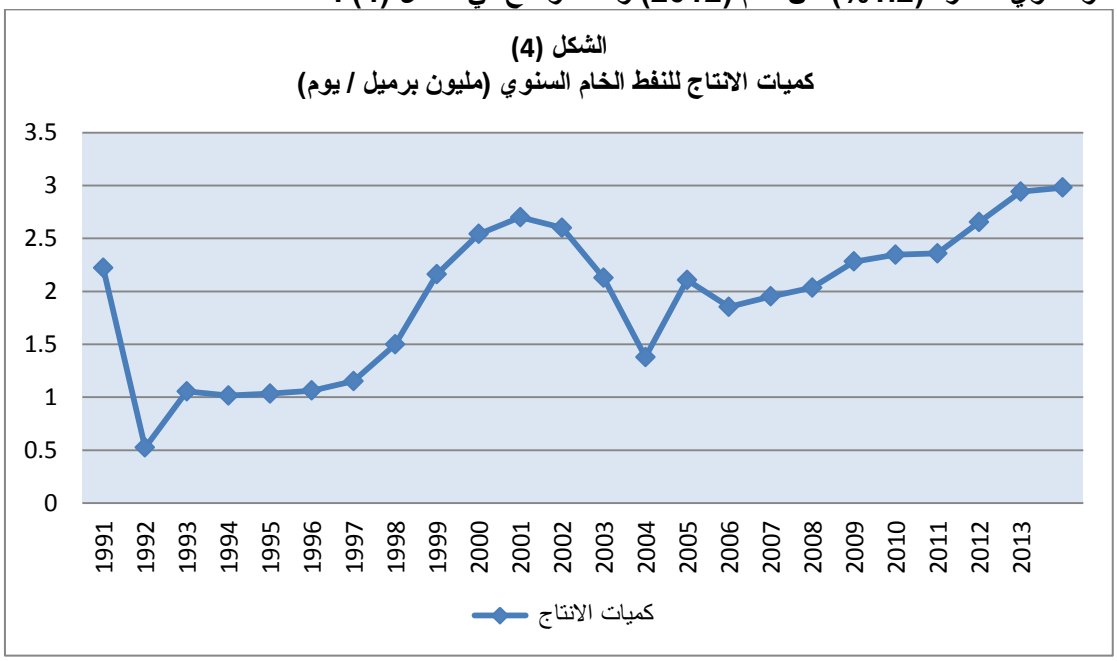

المصدر / من إعداد الباحث استنادا الى بيانات الجدول (2) .

جدول (2)
الاحتياطي المؤكد وكميات الانتاج للنفط الخام السنوية للعراق للمدة (1990– 2013)

السنة	الاحتياطي النفطي (مليون برميل / سنة) (1)	معدل النمو السنوي (%) (2)	كميات الانتاج السنوي للنفط (مليون برميل / يوم) (3)	معدل النمو السنوي(%) (4)
1990	106523.000	-	2.222	-
1991	105402.000	(1.5)	0.524	(76.4)
1992	106305.000	0.8	1.055	101.3
1993	106038.000	(0.2)	1.015	(3.7)
1994	105984.000	(0.5)	1.033	1.7
1995	107579.000	1.5	1.062	2.8
1996	107507.000	0.1	1.151	8.3
1997	108046.000	0.5	1.498	30.1
1998	104316.000	(3.4)	2.162	44.3
1999	113070.000	8.3	2.541	17.5
2000	112500.000	(0.5)	2.700	6.3
2001	115000.000	2.2	2.600	(3.7)
2002	115000.000	0	2.127	(18.1)
2003	115000.000	0	1.378	(35.2)
2004	115000.000	0	2.107	52.9
2005	115000.000	0	1.853	(12.5)
2006	115000.000	0	1.952	5.3
2007	115000.000	0	2.035	4.2
2008	115000.000	0	2.281	12.1
2009	143144	24.4	2.346	3.4
2010	142283.000	(0.6)	2.359	0.5
2011	141350.000	(0.7)	2.653	12.4
2012	145295.000	2.7	2.942	10.8
2013	145295	0	2.980	1.2

المصدر :-

1. **العمود (1،3) منظمة الدول المصدرة للنفط "اوبك" (www.oapecorg.org/ar/Home).**
2. **العمود (2،4) من إعداد واستخراج الباحث ، النسب بين قوسين تشير الى الانخفاض (سالبة) .**

2–2: الاهمية النسبية لإجمالي القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي :

يعد قطاع النفط من القطاعات ذات الأهمية البالغة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في معظم الأقطار النفطية بصورة عامة والعراق بصورة خاصة ويمكن البدء من خلال تعريف النفط كونه ثروة وطنية سيادية (علي،2009،63) . ويساهم قطاع النفط بنسب عالية في الناتج المحلي الإجمالي ، إذ بلغت نسبة مساهمتهُ في الناتج المحلي الإجمالي العراقي (55.1%) في عام (1990) وكما يبين الجدول (3) ولكن هذه النسبة انخفضت في الأعوام اللاحقة من (1991-1996) بسبب انخفاض صادرات العراق بفعل فرض الحظر الاقتصادي على العراق حتى عام (1996) ارتفعت نسبة مساهمة هذا القطاع إذ تمكن العراق حينها من استئناف التصدير من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء وفقاً لقرار مجلس الأمن (986) (الإنمائي ، برنامج الأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام 2000 ، نيويورك ، 24) . وهذا ظهر بشكل واضح في ارتفاع نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت نسبة المساهمة (58.9%) في عام (1998) ، و في عام (2000) بلغت نسبة مساهمة هذا القطاع حوالي (61.1%) و هي أعلى نسبة مساهمة سجلت خلال المدة (1990-2013) و لكن هذه النسبة انخفضت في عام (2001) ويعزى الانخفاض إلى تدهور القدرات الإنتاجية لهذا القطاع من جهة و انخفاض الطلب العالمي بعد أحداث أيلول عام (2001) من جهة اخرى . أما الأعوام من (2005-2013) فشهدت استقرار في نسب مساهمة القطاع النفطي حيث بلغت (41.9%) في عام (2013) . ويوضح الشكل (5) نسب اسهام الناتج النفطي في (GDP) .

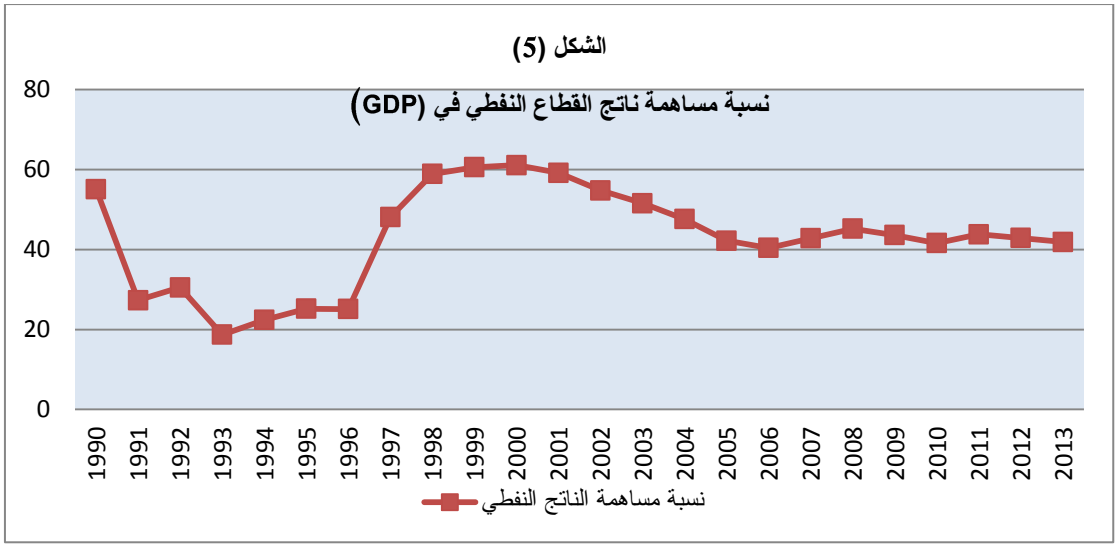

المصدر / من إعداد الباحث استنادا الى بيانات الجدول (3) .

2 – 3 : تطور معدلات النمو للناتج المحلي الاجمالي للمدة (1990 – 2013) :

يوضح الشكل (6) التسلسل التاريخي لتطورات معدل نمو المحلي الاجمالي ، حيث يلاحظ ان المدة (1996- 1999) تمثل ارتفاعاً في النمو بسبب ارتفاع المكاسب النفطية كما مبين في الجدول (3) حيث شهد عام (1997) ارتفاعا في النمو الاقتصادي حيث بلغ (21.2%) مقارنة بعام (1996) ، اما المدة (2000–2003) تعد اصعب فترة حيث وصلت الى معدلات نمو سلبية ادت الى انخفاض مستوى النمو الاقتصادي الذي لم يتجاوز في المتوسط (1%) سنوياً ، حيث بلغ في عام (2002) و (2003) معدل نمو سالب مقداره (6.9%) و (33.1%) على التوالي ، وشهدت المدة (2008 - 2013) ثبات نسبي لمعدل النمو الاقتصادي لتصل الى (11.8%) خلال العام (2012) وذلك بسبب ارتفاع اجمالي ناتج القطاع النفطي ، حيث أن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي (يشكل النفط القطاع الرئيس فيه ،وان مجمل عملية النمو هي دالة في إيرادات هذا القطاع من العملات الصعبة) ، وإنَّ التطور الفعلي للناتج يعبر عن مدى فاعلية استخدام الموارد الاقتصادية المادية منها والبشرية في حالة الظروف الاعتيادية . ونظرا للظروف غير الطبيعية التي سادت العراق خلال العقود الثلاثة الماضية ، جعلت مستوى الناتج المحلي الإجمالي في حالة تذبذب مما أثر سلبا على الوضع الاقتصادي بشكله العام ، والذي أدى إلى عدم الاستقرار في قوة العمل وإهدارا في طاقاتها الانتاجية ، حيث أدت هذه الظروف الى تفاوت معدلات النمو للناتج المحلي الاجمالي . ومع ذلك فأن النمو الاقتصادي في العراق لا يزال يواجه تحديات واحتياجات مهمه ليكون اكثر تنوعا من اجل تعزيز مسار التنمية الاقتصادية .

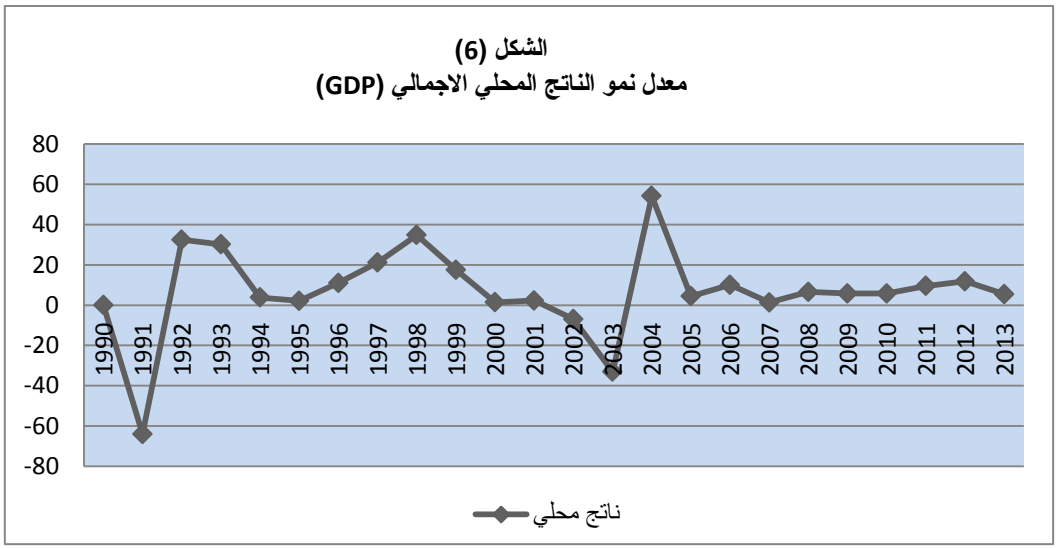

المصدر / من إعداد الباحث استنادا الى بيانات الجدول (3) .

جدول (3)
الاهمية النسبية للقطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي في العراق بالأسعار الثابتة لسنة أساس (1988 =100) للمدة (1990 – 2013)

السنة	اجمالي ناتج القطاع النفطي بالأسعار الثابتة (مليون دينار) (1)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون دينار) (2)	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي (%) (3)	نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي (%) (1÷2) (4)
1990	16399.2	29711.1	-	55.1
1991	2925.6	10682	(64.0)	27.3
1992	4339.9	14163.5	32.5	30.5
1993	3468.9	18453.6	30.2	18.7
1994	4311.1	19164.9	3.8	22.4
1995	4933.6	19571.2	2.1	25.2
1996	5458.0	21728.1	11.0	25.1
1997	12670.3	26342.7	21.2	48.1
1998	20956.3	35525.0	34.8	58.9
1999	25323.7	41771.1	17.5	60.6
2000	25900.2	42358.6	1.4	61.1
2001	25700.7	43335.1	2.3	59.2
2002	22122.9	40344.9	(6.9)	54.8
2003	13930.0	26990.4	(33.1)	51.6
2004	19837.5	41607.8	54.2	47.6
2005	18397.5	43438.8	4.4	42.2
2006	19409.4	47851.4	10.1	40.4
2007	20865.2	48510.6	1.3	42.8
2008	23460.6	51716.6	6.6	45.2
2009	24035.3	54720.8	5.8	43.6
2010	24266.3	58495.9	5.8	41.6
2011	28123.4	64081.7	9.5	43.8
2012	30795.0	71680.8	11.8	42.9
2013	31778.2	75685.8	5.5	41.9

المصدر :-

1- العمود (1،2) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط و التعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء و تكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية ، النشرات الاحصائية السنوية .
2- العمود (3،4) من عمل واستخراج الباحث .
3- النسب بين قوسين تشير الى الانخفاض (سالبة) .

3 - نموذج لقياس أثر تغيرات اسعار النفط في معدل النمو الاقتصادي:

1-3: طبيعة النموذج:

عندما يكون الهدف الرئيس من النموذج تشخيص أثر تغيرات اسعار النفط الخام على معدل النمو الاقتصادي فإن الأساس في ذلك هو التحقق من وجود علاقة بين اسعار النفط الخام والنمو الاقتصادي وإشراك المتغيرات ذات العلاقة الرئيسة المؤثرة فيه بحيث يكون النموذج منسجماً مع التصورات الاقتصادية النظرية والواقعية.

2-3: توصيف متغيرات النموذج:

تعد مرحلة التوصيف من أهم مراحل إعداد النموذج الاقتصادي القياسي إذ يتم فيها تحديد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية التابعة (المعتمدةDependent)، والمتغيرات المستقلة (التوضيحية Independent) الداخلة في النموذج في ضوء معطيات النظرية الاقتصادية (حاجي وآخرون، 2002، 22). ولغرض بناء نموذج قياسي يوضح تأثير (اسعار النفط ، واجمالي تكوين راس المال) في الناتج المحلي الاجمالي (GDP)، فقد تم توصيف المتغيرات، إلى متغيرات مستقلة وتابعة وهي كما يأتي (الحسناوي، 2002، 72):

$$GDP = a+b_1OP+b_2\ GFCF/GDP+ U_i$$

1-2-3: المتغير التابع:

تم تحديد مؤشر الناتج المحلي الاجمالي (GDP) كمتغير معتمد وهو واحد من المؤشرات المستخدمة لقياس معدل النمو الاقتصادي الذي يعبر عن القيمة المضافة لجميع الوحدات العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد ما ، كالزراعة والصناعة .. الخ ، لذا فانه يُعد من أكثر المعايير شمولاً لقياس مجمل إنتاج الدولة من السلع والخدمات ، لذا فان تطور الناتج المحلي الإجمالي يُعد مؤشراً تنموياً مهماً (الحصري،2007،32) . وتم التعبير عنه بالأسعار الثابتة لسنة اساس (1988) بالدينار العراقي .

3-2-2: المتغير المستقل:

سعر النفط (OP): هذا المتغير يقيس السعر الفوري لبرميل النفط (دولار/ يوم) ، ويعد أحد المتغيرات المستقلة التي تؤثر في الناتج المحلي الاجمالي، وتم تحويله الى السعر بالعملة الوطنية لإجراء العملية القياسية من اجل توحيد الوحدات وذلك من خلال (ضرب سعر برميل النفط "دولار" × سعر الصرف) للمدة (1990 – 2013) .

3-2-3: المتغيرات الوسيطة :

إجمالي تكوين راس المال الثابت (Gross Fixed Capital Formation) كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي (GFCF/GDP) : هذا المتغير يشير الى حصة الاستثمار العام والخاص في الناتج المحلي الاجمالي ويتم الحصول عليه عن طريق حساب اجمالي تكوين رأس المال كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة لسنة اساس (1988) بالدينار العراقي، إذ يمارس دوراً أساسياً في دعم النمو الاقتصادي .

3-3: المدة الزمنية ومصادر البيانات:

يغطي النموذج المدة (1990-2013) اذ تمكنا من الحصول على بيانات عن المتغيرات الداخلة في النموذج ضمن إصدارات البنك المركزي العراقي ووزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ومنظمة الدول المصدرة للنفط "اوبك" . وهذه المدة من الكفاية بحيث تسمح بإجراء التحليل القياسي دون مشاكل، ناهيك عن أن هذه المدة شهدت تطورات هامة على صعيد النمو الاقتصادي ومستويات اسعار النفط الخام .

3-4: افتراضات النموذج:

يقوم النموذج على الافتراضات الآتية:

1- إن اسعار النفط الخام تمارس تأثيراً إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي من خلال اتجاهين: الأول، تأثيره في زيادة الصادرات النفطية. والثاني، تأثيره في حجم الايرادات الكلية. ولهذا يتوقع للمعلمة b_1 أن تكون معنوية وموجبة.
2- زيادة نمو مؤشر تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الاجمال يعزز من الإمكانيات الإنتاجية للاقتصاد ويرسم حدود التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي على المدى الطويل، ولهذا فإن المعلمة b_2 يتوقع لها أن تكون موجبة ومعنوية.

3-5 : النتائج :

3-5-1 : اختبار جذر الوحدة (الاستقرارية) (Test of Unit Root Stationarity):

يعد اختبار جذر الوحدة من الاختبارات المهمة والأساسية (Pre-test) لبيانات السلاسل الزمنية. أي يجب على متغيرات السلاسل الزمنية اجتياز هذا الاختبار قبل تقدير النموذج المطلوب. لذلك على المتغيرات المستخدمة في النموذج المطلوب تقديره أن تكون مستقرة (stationary)، وأن لم تكن كذلك فيجب تحويل البيانات حتى تكون مستقرة اما باستخدام بيانات متغيرات جديدة أو بأخذ الفرق الأول (first difference) لبيانات المتغيرات الاصلية أو غيرها من طرق تحويل البيانات(خلف، 2015، 74). وقد تم استخدام اختبار ديكي- فوللر الموسع (ADF) لاختبار مدى استقرارية متغيرات النموذج وعلى النحو الآتي :

جدول (4)
فحص استقرارية متغيرات النموذج باستخدام أختبار(ADF)

المتغيرات	القيمة المحسوبة	قيمة P	نتيجة الاختبار
GDP	-3.749544	0.0390	مستقرة عند المستوى
OP	-3.944402	0.0265	مستقرة عند المستوى
Gfcf	-5.262118	0.0058	مستقرة عند المستوى

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاستناد إلى بيانحات جدول (3،1) ومن خلال اعتماد برنامج (Eviews8).

تشير نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام اختبار اختبار ديكي- فوللر الموسع (ADF) أن السلاسل الزمنية للنموذج كانت مستقرة عند المستوى للمتغير المعتمد الناتج المحلي حيث ظهرت القيمة المحسوبة (3.749544-) وهي أكبر من القيمة الجدولية عند المستويات المعنوية الثلاثة، كذلك ظهرت استقرارية السلاسل الزمنية لسعر النفط والتكوين الرأسمالي عند المستوى، وكانت قيمتها المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية عند المستويات المعنوية الثلاثة، وبعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية بالإمكان تقدير النموذج دون الحصول على تقديرات زائفة لمعالم النموذج وكذلك دون الحصول على اختبارات متحيزة.

3-5-2: اختبار التكامل المشترك بأسلوب (Johnson):

بعد التحقق من الشرط الأول الذي يفترض تكامل السلاسل الزمنية من نفس الدرجة نقوم بالكشف عن علاقة المدى الطويل باستعمال اختبار (Johnson) الذي يعطينا قيمة (Trace) تحت الفرضيتين الأتيتين:
الفرضية الأولى: q = 0 تنص على عدم وجود تكامل مشترك.
الفرضية الثانية: q > 0 التي تنص على وجود تكامل مشترك.

جدول (5)
اختبارات جوهانسن للتكامل المشترك

فرضية العدم	القيمة الحرجة (5%)	Trace	Prob
q = 0	15.49471	9.340000	0.3349
q > 0	3.841466	0.032535	0.8568

المصدر:الجدول من اعداد الباحث بالاستناد إلى بينات جدول (3،1) ومن خلال اعتماد برنامج (Eviews8).

يلاحظ من الجدول أعلاه ان قيمة (Trace) أقل من القيمة الحرجة عند مستوى (5%) وبذلك فأننا نقبل فرضية العدم بوجود متجه واحد على الأقل للتكامل المشترك مما يدل على وجود توليفة خطية مستقرة بين المتغيرات الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي، سعر النفط الخام) .

3-5-3: تقدير واختبار النموذج:

بعد التحقق من وجود علاقة تكامل مشترك بين كل من الناتج المحلي الإجمالي وسعر النفط الخام تم تقدير معادلة انحدار التكامل المشترك وفق طرائق التقدير المشار إليها سابقاً وظهرت نتائج البرنامج الاحصائي (Eviews8) وكما مبين في الجدول الآتي :

جدول (6)
نتائج طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) للمدة (1990-2013)

ت	المتغيرات المستقلة	المعاملات	الخطأ المعياري	نسبة T	قيمة P
1	a	18936.69	2681.122	7.062969	0.0000
2	OP	0.374898	0.374898	11.03905	0.0000
3	GFCF	28.32961	28.32961	0.259241	0.7981

R^2 = 0.86
$R^{(adj)}$ = 0.85
F = 65.87872
D.W = 1.686670
N = 24

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاستناد إلى بينات جدول (3،1) ومن خلال اعتماد برنامج (Eviews8).

ويتبين من النتائج في الجدول (6) أن المعلمة المقدرة لأسعار النفط الخام ذات معنوية إحصائية ومقبولة وتتفق مع الافتراض الذي تبناه النموذج ما عدا المعلمة (b_2) حيث كانت غير معنوية عند مستوى (5%). وهذه النتائج توضح أن نمو اسعار النفط الخام يسهم بجزء من النمو في الناتج المحلي الاجمالي ، إذ ان زيادة اسعار النفط بدينار واحد تتزامن معه زيادة في الناتج المحلي بـ (0.374898) مليون دينار ويظهر النموذج تأثير معنوي لأسعار النفط الخام على الناتج المحلي الاجمالي وهذه النتيجة مقبولة وتتفق مع النظرية الاقتصادية . وبنظرة عامة للنتائج تدل على اتساق النموذج وعدم تحيزه . وبلغت قيمة داربن-واتسون (D.W) المقدرة (1.68) حيث اوضح الاختبار المذكور عدم وجود الارتباط الذاتي بين متغيرات النموذج العشوائية ، كما يلاحظ ان قيمة معامل التحديد (R^2=0.86) وهذا يشير الى ان المتغيرات المستقلة مفسرة بنسبة (86%) للتغيرات التي تحدث في المتغير التابع (GDP).

4 – النتائج والتوصيات :

4-1: النتائج :

1- اثبتت الدراسة التحليلية أن هناك علاقة طردية بين العوائد النفطية المرتبطة باسعار النفط الدولية ومعدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي نتيجة زيادة معدل نمو الصادرات النفطية منذ عام (1997) بسبب استئناف التصدير من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء وتبين بشكل واضح في ارتفاع نسبة مساهمته في (GDP) حيث بلغت (58.9%) عام (1998) .
2- اوضحت نتائج اختبارات الاستقرارية احتواء السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة على جذر الوحدة وهي مستقرة في المستوى العام طبقاً لاختبار ديكي- فوللر الموسع (ADF) .
3- نتائج الدراسة القياسية اثبتت وجود تكامل مشترك بين اسعار النفط والناتج المحلي الاجمالي .

4- بينت النتائج القياسية وجود علاقة طردية بين اسعار النفط الخام والناتج المحلي الاجمالي ، فأن التغير الحاصل بأسعار النفط الخام بمقدار دينار واحد يؤدي الى تغير في الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (0.360598) مليون دينار، مما يعزز فرضية الدراسة وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية .

4-2: التوصيات :

1- اعادة تأهيل المنشآت النفطية الاستخراجية والتصديرية للارتقاء بالإنتاج والتصدير بما يتناسب مع مستويات الاحتياطيات النفطية المثبتة التي يمتلكها العراق .
2- العمل على زيادة نسبة مساهمة القطاعات الاخرى في تكوين الناتج المحلي الاجمالي من خلال رفع الكفاءة الانتاجية في جميع القطاعات الاقتصادية وتطويرها بخبرات وتكنولوجيا حديثة.
3- تشجيع الاستثمارات الاجنبية في مختلف القطاعات ذات العلاقة الترابطية مع القطاعات الاخرى لتخفيف حدة الاعتماد على الايرادات النفطية للمساهمة في النمو الاقتصادي .
4- ان مشكلة التقلبات في اسواق النفط الخام تستوجب ضرورة العمل على تخفيف درجة الاعتماد على القطاع النفطي كأهم عامل في دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال التركيز على التنويع الاقتصادي في الايرادات العامة والعمل على ايجاد بدائل سلعية موجهة للتصدير.

5 - المصادر :

1- ابدجمان، مايكل، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة ،1999، ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور، الرياض ، دار المريخ للنشر .
2- الامين، عبدالوهاب ،زكريا عبدالحميد باشا،1987، مبادئ الاقتصاد، الطبعة الثانية(الكويت) دار المعرفة للطباعة .
3- الاهرام ، مركز للدراسات السياسية الاستراتيجية ،2005، سوق النفط العالمية وتداعياتها .
4- الإنمائي ، برنامج الأمم المتحدة ،2000، تقرير التنمية البشرية لعام 2000 ، نيويورك.
5- تودارو ، مشيل ، 2009 ، التنمية الاقتصادية ، دار المريخ ، الرياض .
6- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء و تكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية ، النشرات الاحصائية لسنوات مختلفة .
7- حاجي، انمار أمين، وإبراهيم، بسام يونس، ويونس، عادل موسى، 2002، ط1، الاقتصاد القياسي، منشورات دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، جمهورية السودان .
8- الحسناوي، أموري هادي كاظم، 2002، طرق القياس الاقتصادي، دار وائل للنشر، عمان، الاردن.
9- الحصري، طارق فاروق ،2007 ،التحليل الاقتصادي الكلي نظرة معاصرة ،المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، جمهورية مصر العربية ، المنصورة .
10- خلف، عمار حمد، 2015، تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام البرنامج Eviews، ط1، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية والعلوم الاخرى، طبع ونشر وتوزيع ، بغداد .
11- زيني، محمد علي ، 2010 ، الاقتصاد العراقي الماضي و الحاضر و خيارات المستقبل ، ط 4 ، دار الملاك للفنون والآداب والنشر ، بغداد .
12- السعدي، منتهى زهير محسن ، 2013 ، تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون اوكن ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية .
13- العاني، أسامة عبد المجيد ،1995 ، (تأثير الاستثمار على تكوين رأس المال الثابت في الصناعة التحويلية العراقية – الواقع والآفاق) ، مجلة تنمية الرافدين ، العدد 45 ، جامعة الموصل .
14- عبد الرضا ، نبيل جعفر ، 2011 ، اقتصاد النفط ، دار احياء التراث العربي ، بيروت .
15- علي، احمد بريهي ،2009 ،الاقتصاد العراقي من التخريب إلى النهوض ،(ب ط)، بغداد.
16- عطية، محمد عبد القادر،2003، اتجاهات حديثة للتنمية،(الإسكندرية : الدار الجامعية) .
17- عيسى، محمود عبد الشفيع ،1998،"الاقتصاد العربي في منتصف التسعينات ، حال الأمة العربية"، المؤتمر القومي العربي الثامن ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، بيروت .
18- عريقات ، حربي موسى ،1993 ، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، الطبعة الأولى ، عمان.
19- القريشي، مدحت كاظم، 2001، الاقتصاد الصناعي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن .
20- منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول اوبك ،2001 ، التقرير الاحصائي السنوي ، العدد 28 .
21- مهدي، حيدر كاظم ، 2015 ، انخفاض اسعار النفط والاجراءات اللازمة لتقليل تأثيرها على الموازنة العامة في العراق ، مجلة المثنى للعلوم الادارة والاقتصادية ،المجلد الخامس ، العدد(1) .
22- موسى، عبدالستار عبد الجبار ،2001، دراسة تحليلية لتغيرات اسعار النفط الخام في السوق الدولية للفترة (1970–1998) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية .
23- Robert, Elamany ,1979, " Economic Growth and Economic Development " new York .

.....

.....

.....